موقف المؤسسة الدينية الاسلامية من التغيرات السياسية في العراق 1921-1970.

أ.م.د منتصر حسن دهيرب
جامعة المثنى /كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ
mintsr@mu.edu.iq
07822133302
أ.د عبد المنعم عبد الجبار علي جعفر
جامعة المثنى / كلية الاداب / قسم الاثار
Abd.almonem@mu.edu.iq
07801427220

مستخلص البحث:
تصدى رجال الدين للعمل السياسي منذ سقوط الدولة العثمانية، فظهر هنالك تحالف غير معلن بين المؤسستين – ان صح التعبير- الشيعية والسنية، توافقتا على محاربة الاحتلال الجديد وتشكيل دولة وطنية، لذا ظهرت عدة حركات واحزاب دينية تتبنى تلك الرؤية منذ احداث عام 1918 في النجف وصعودا، كما تكتلت الجماعات الدينية السنية بحركات واحزاب توجت بالحزب الاسلامي العراقي . لذا لم تقف المؤسسة الدينية بشقيها الشيعي والسني موقف المتفرج من الاحداث في العراق، او من نشاط الحركات العلمانية والليبرالية التي نشطت منذ منتصف القرن العشرين .
تطرق البحث الى ظاهرة الاسلام السياسي وعلاقته بالحكومات العراقية ومدى تدخلهم بالدولة وموقف الدولة الرسمي من تلك الحركات، اذ قسم البحث الى فقرات عدة تابعت نمو الحركات الدينية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى عام 1979 .
الكلمات المفتاحية: المؤسسة الدينية، رجال الدين، الشيعة، السنة، الجمهورية العراقية، السلطة، التسلط الحكومي.

المقدمة:
مر العراق ومنذ ايام الدولة العثمانية وحتى قيام الحكم الوطني وما تبعه من انقلابات عسكرية بتحولات سياسية دراماتيكية، فالمتتبع للوضع العراقي يجد بان هنالك احداثا متداخلة خطرة، وان هنالك اطرافا متصارعة كان السبب وراء عدم الاستقرار السياسي، فالطائفية السياسية التي زرعتها الدولة العثمانية وحالة الاقصاء لم تبتعد عنها الحكومات الوطنية التي تشكلت بعد عام 1921، بل ان شكل الدولة وسم بصورة عامة بتلك السمة، فالمتتبع للواقع السياسي يجد تلك الظاهرة بصورة جلية في اغلب سياسات تلك الحكومات، لذا وبسبب تلك الظاهرة انبرى رجال الدين للتصدي للعمل السياسي وزج الدين به، فظهرت عدة حركات واحزاب دينية تتبنى تلك الرؤية منذ احداث عام 1918 في النجف وصعودا، كما تكتلت الجماعات الدينية السنية بحركات واحزاب توجت بالحزب الاسلامي العراقي . لذا لم تقف المؤسسة الدينية بشقيها الشيعي والسني موقف المتفرج من الاحداث في العراق، او من نشاط الحركات العلمانية والليبرالية التي نشطت منذ منتصف القرن العشرين .
تطرق البحث الى ظاهرة الاسلام السياسي وعلاقته بالحكومات العراقية ومدى تدخلهم بالدولة وموقف الدولة الرسمي من تلك الحركات، اذ ركز البحث على الموقف الرسمي للمرجعية الشيعية والسنية دون التطرق للاحزاب الاسلامية التي انبثقت في خمسينيات القرن الماضي لان الولوج في مواقفها تتطلب قراءة اشمل واكبر للعلاقة السياسية مع السلطة.

وقسم البحث الى فقرات عدة تابعت نمو الحركات الدينية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى عام 1970 وهي السنة التي توفي فيها السيد الحكيم .

اولا: موقف الدولة العثمانية من المؤسسة الدينية.

على الرغم من ان الدولة العثمانية قامت على انقاض الدولة العباسية التي ورثت عنها الصفة الدينية، لكنها لم تستطع ان تكون الدولة الدينية الشاملة ذات العدالة الاجتماعية، ولم تستطع ان تتلبس برداء الخلافة العباسية بصورة كافية، فالمدة التي احتاجتها الدولة العثمانية لقيامها كانت كفيلة بتدمير كل القيم الرابطة بين الدولة وشعبها، لانها ورثت مجتمعات عدة مفككة ومنهكة، تتقاذفها الحروب والولاءات، وتدوسها عجلات الموت والدمار، حتى وصلت اخيرا الى أحضان الدولة العثمانية ذات الوجهة الدينية المتزمتة، وهي على الرغم من ادعائها التوجه الديني الاسلامي الا انها ظلت في اطار التموضع والانكماش المذهبي الضيق، فحالة التصارع المذهبي مع الدولة الصفوية من جهة والديني مع الدول الاوربية المسيحية من جهة ثانية حتم عليها التقوقع المذهبي بغية كسب قلوب عامة المسلمين، والحصول على تأييد رجال الدين ودعمهم في توسعها الخارجي، وقد نجحت الدولة العثمانية الى حد ما في اللعب على الوتر الديني الطائفي وكسبت قلوب عامة الناس باسم الخلافة، وضمنت ولاء رجال الدين بحكم المنفعة المتبادلة، لان الرابطة المجتمعية في العراق لم تكن قائمة على اسس متينة، بل كانت تلك الاسس متشظية ومختلفة، فالمجتمع العراقي كان مقسما الى فئات ثلاثة مختلفة منها مذهبية ضمت اكبر مذهبين في العراق وهما(السنة والشيعة) فضلا عن اختلاط مذهبي ذي غطاء قومي متمثل بـ (القومية الكردية) علاوةً على عشرات القوميات الاخرى، التي لكل واحدة منها ذاكرته الخاصة وثقافته التي تميزه عن غيره من الجماعات، وان عملية الترابط والتواصل بينها هي عملية واهنة بحكم الصراع المذهبي الطويل في هذا البلد، لذا هيأت هذه المعطيات امام تلك الجماعات فكرة النفرة عن الدولة الشمولية .[1]

وقع عوام الشيعة تحت رحمة القوانين التي شرعتها الدولة العثمانية فضلا عن الاجتهادات الفقهية لعلمائهم، فالعثمانيون حرموا عوام الشيعة من حقين اساسيين من حقوقهم الا وهما حق التعليم وحق التوظف بالدولة، فوضعت الدولة العثمانية عقبات كبيرة امام دخول الشيعة وتمثيلهم في الدولة او الاهتمام بالجانب التعليمي الخاص بهم، واشار عبد الرزاق الهلالي لذلك بقوله " **كان الولاة في مختلف الادوار، ـ تظاهرا منهم بالاخلاص للدين ورجاله ـ يقومون بتأسيس المدارس، ويوقفون لها الاوقاف الخيرية، في حين كانت الطائفة الجعفرية تقوم بإنشاء المدارس الخاصة بها بعيدا عن تشجيع الولاة او مساعدتهم المالية. بل معتمدين في ذلك على الحقوق الشرعية، وما يرد لها من اموال التركات والاوقاف والتبرعات والهبات التي كان يقدمها المحسنون من ابناء الجعفرية انفسهم لهذه المعاهد الدينية ... ان هذا الاختلاف في منابع الدراسة، واسس التحصيل العلمي احدث ـولا شكـ شقة بعيدة بين ابناء الشعب الواحد** "[2]، واضاف اخر " **في الامبراطورية العثمانية قبعت الطائفة الشيعية بالعراق مستبعدة عن اجهزة الدولة، وقد احتفظ العثمانيون للسنة بكامل المراكز الوظيفية تقريبا وفتحوا امامهم اوسع الابواب للوصول الى التربية الحديثة**"[3]، وبالمعنى نفسه اشار كامل الجادرجي الى ذلك بقوله " **كانت الطائفة الشيعية تعد في زمن السلطان عبد الحميد وبالحقيقة في زمن الدولة العثمانية، اقلية تنظر اليها الدولة بعين العداء ،... انها كانت لا تقبل لها تلميذا في المدرسة الحربية ولا يقبل منها فرد في وظائف الدولة، الا ما ندر وعند الضرورة القصوى** ..." كما انها منعت رجال الدين الشيعة من تسجيل اوقافهم لمصلحة مذهبهم .[4] وبنفس الوقت فان رجال الدين الشيعة فضلوا لعوامهم عدم الدخول في المدارس النظامية والاكتفاء بالمدارس والعلوم الدينية بسبب

الاجراءات العثمانية تارة وبسبب رغبتهم بالتحلق حولهم وكسب ولائهم المطلق، كما كانوا يعتقدون ان المدارس الحكومية فيها مفسدة للدين والاخلاق ،[5] لذا توجه كثير من ابناء الطائفة نحو العمل الحر بعيدا عن سلطة الدولة، ونتيجة لذلك تميز عامة الشيعة بسوء تلقي التعليم وتفشي الامية مع تمايزهم بنجاح العمل التجاري الذي يجيدونه ويدر على المؤسسات الدينية اموالا كبيرة كعوائد للخمس والزكاة، التي تعرف بالمذهب الاثني عشري (بالحقوق الشرعية). وقد اسهم تفشي الامية الثقافية بين عوام الشيعة الى ايكال مهامهم الحياتية والسياسية لرجال الدين، لذا منحت الجماعة الشيعية القيادتين (الدينية والزمنية) لعلمائها الدينيين بصورة كبيرة ومنحتهم ادوارا قيادية واضحة، اما رجال الدين فقد نظروا لذلك فكريا من خلال الاحاديث المنسوبة الى النبي واهل بيته من قبيل (الفقهاء امناء الرسل) وحديث الامام الصادق (الملوك حكام على الناس والعلماء حكام على الملوك) ،[6] اما قيادات المذهب السني في العراق فكانت جزءا من منظومة الدولة وجهازها الحاكم طيلة مدة السيطرة العثمانية .[7]

وكان الواقع الاجتماعي للشيعة في العراق يمر بأسوأ اوضاعه، فالفقر والجهل والتهميش هي الثيمات الاساسية للمجتمع العراقي آنذاك، اما المؤسسة الدينية الشيعية فكانت هي الاخرى عرضة للتضييق والاهمال والتشكيك من الدولة العثمانية، وهذه الاخيرة رفضت الاعتراف بالمذهب الجعفري اسوة بالمذاهب الدينية الاخرى، فيما فرضت قيودا ومضايقات كبيرة على اتباع المذهب حتى عاملتهم دون معاملة اهل الذمة،[8] . واستمرت مضايقات الدولة العثمانية لرجال الدين الشيعة حتى سقوطها في العراق عام 1917، فالعثمانيون كانوا ينظرون لرجال الدين الشيعة على انهم ذوو نزعة تخريبية وارتباطات سياسية خارجية لذا يجب عدم التهاون معهم او تركهم من دون متابعة حازمة، فقد ذكر التقرير الذي رفعه موفد الباب العالي الى العراق مصطفى عاصم باشا عام 1908 ما مضمونه " **ان للمجتهدين الشيعة اهدافا سياسية، كما ان تأثيرهم متزايد في الناس والقبائل، وان المجتهدين الشيعة يقدمون المساعدة للفقراء بمختلف الطرق والوسائل من خلال الاموال والهبات التي ترسل اليهم من الشيعة في البلدان الاخرى، لذا يجب منع رجال الدين الشيعة من التنقل والسفر بين القبائل، ويجب انشاء تكايا شبيهة بمقام عبد القادر الكيلاني في مدينة كربلاء[9] مع تقديم الدعم المادي لها** ".[10] ولم تتوقف المضايقات العثمانية لعلماء الشيعة عند ذلك الحد، بل عملوا على اخضاعهم للقضاء وفق المذهب الحنفي، لاسيما بعد ان نقلت الدولة العثمانية مهمة النظر في القضايا من المحاكم الشرعية الشيعية الى المحاكم الرسمية السنية، اما الاموال التي كان فقهاء الشيعة يستلمونها من الخارج ولاسيما وقف اودة الذي يعد اهم مورد مالي لفقهاء الشيعة ،[11] فقد تم التضييق عليه وابدى العثمانيون قلقهم منه، لكن البريطانيين طمأنوهم بان اموال وقف اودة سوف توزع على المجتهدين تحت اشراف القناصل البريطانيين للحيلولة دون استعماله لأغراض شخصية، او استخدامه في اعمال ضد العثمانيين، وقد اعطت بريطانيا والي بغداد حق اختيار عدد من رجال الدين الشيعة تنحصر مهمتهم في مراقبة توزيع اموال وقف اودة بحجة ضمان التوزيع العادل لها.[12] وكانت القنصلية الانكليزية تتدخل لصالح الشيعة باعتبارهم اقلية مضطهدة، وكانت تأمل من خلالهم في زعزعة الدولة العثمانية، فقد تدخلوا وانتصروا للشيعة في حرب نجيب باشا على كربلاء1843، وتدخلوا في المشكلة التي تعرض لها الشيرازي حول اقامته في سامراء، لكن الاخير رفض التدخل الانكليزي واعتبر ان الدولة العثمانية مسلمة ولا يحق لهم التدخل ! [13] وقد ايد رجال الدين السنة البريطانيين وكاتبوهم ، بل ان جلهم تخلفوا عن الجهاد الذي دعت اليه الدولة العثمانية ، فقد عقد اجتماع مهم عام 1915 في دار عبد الرحمن الكيلاني وبحضور عدد من رجال الدين ، ونتج من هذا الاجتماع قرار مهم وهو ضرورة مناصرة البريطانيين وارسال المساعدات لهم فالقوات الانكليزية

خلال تلك المدة كانت محاصرة في الكوت .[14] وقد حاولت بريطانيا كسب ولاء المؤسسة الدينية الشيعية من خلال وقف اودة، فقد اعلنت حكومة الهند البريطانية في اذار 1915 انه " **سيكون من المفيد سياسيا الاستمرار اطول مدة ممكنة في وضع وقف اودة لكل المجتهدين ... بغض النظر عن موقفهم من البريطانيين**..."، وسمحت القوات البريطانية للأكثرية الشيعية بممارسة طقوسها الدينية وامداد عدد من مجالس العزاء بالمال اللازم .[15] ولم تكن المؤسسة الدينية الشيعة قد بلورت موقفها من العمل السياسي قبل عام 1918، ولم يكن لها برنامج سياسي واضح تجاه السلطة الجديدة، بل استمرت تتحرك على وفق النظرية الفقهية القائمة على ان لا يصح الحكم في ظل غياب الامام المعصوم، وقد تكون هذه الرؤية هي رؤية كبار مجتهدي الشيعة في النجف من دون صغار رجال الدين، فهؤلاء سرعان ما تأثروا بالحركات القومية وفكرة الدولة وحدودها والعمل على البحث عمن يتولاها، وبلورت هذه على شكل طلبات مثلتها حركات سياسية سرية في بغداد والنجف وكربلاء .[16] فالحركة الوطنية الناشئة وطبقة رجال الدين كان لهم تأثير مباشر على المدن الكبيرة في وسط العراق وجنوبه، فرجال الدين ومعهم ما يصطلح عليه بالأفندية كانا يقفان بصفين متباعدين، لكن الوجود البريطاني والدعاية التي قادها انصار فيصل في العراق وحدت صفيهما، ففي الوقت الذي كان ينظر رجال الدين الى الشريفيين على انهم مارقون عن الاسلام، تغيرت تلك الرؤية بصورة كبيرة فاصبحوا يطالبون بهم حكاما للعراق بدلاً من البريطانيين .[17] وظلت المدن الكبرى المتمثلة ببغداد وكربلاء والنجف مدار اخذ ورد بالنسبة للبريطانيين، ففي كربلاء اصدر المجتهدون فتوى مفادها **((ان كل شخص يرغب في حكومة غير مسلمة يعد خارجا عن الدين))**، وتبنى مجتهدو الكاظمية الفتوى نفسها، واتهم رجال الدين من يصوت على الاحتلال البريطاني بالمروق عن الدين والطرد من الجوامع، اما النجف فكان الموقف فيها غير واضح المعالم ولم يتخذ قرار نهائي في ذلك، اما مدينة بغداد التي تضم المتعلمين ورجال الدين والاقليات الدينية فقد حرص البريطانيون على الحصول على مضابط تؤيد وجودهم، وشكلت مجلسا ضم الشيعة والسنة والاقليات المسيحية واليهودية، وعلى الرغم من اعتراض الشيعة على استمرار الحكم البريطاني وضرورة انتخاب ملك عربي مسلم الا ان البريطانيين حاولوا جاهدين رفض تلك المضبطة ورفع مضبطة اخرى تؤيد الحكم البريطاني المباشر وكان لهم ما يريدون . كانت وفاة اليزدي عام 1919 قد فتحت الباب واسعا امام مرجعية الشيخ محمد تقي الشيرازي الذي كان يتبنى موقفا حازما تجاه الوجود البريطاني ،[18] وكان اعضاء الحركات القومية وبعض مناهضي البريطانيين يلتفون حوله واقنعوه بضرورة التخلص من البريطانيين واقامة حكم وطني في العراق . وكان البريطانيون قد تمادوا في اثارته بصورة غير متعمدة من خلال استخدام القوة ضد انصاره ،[19] حتى وصل الامر بهم الى اعتقال ولده محمد رضا الذي اتهموه بالتحريض والعنف ضدهم . هذا الامر دفع المرجع لإصدار فتوى تجيز لاتباعه رد العنف ضد البريطانيين اذا تعرضوا له، وكان الشيرازي قد كتب في شباط 1919 يطلب وساطة الحكومة الامريكية للتخلص من العنف البريطاني[20] نشطت جوامع بغداد خلال المناسبات الدينية بالدعوة الى التحرر من الوجود البريطاني، واقامة حكومة وطنية، اما في المدن المقدسة فكان علماء الشيعة يضاعفون جهودهم لإثارة العشائر ومراكز الالوية، وكانت هذه الدعوات تناشد المؤمنين للدفاع عن بيضة الاسلام وتستحثهم على ارسال مندوبين الى بغداد لإقامة حكومة اسلامية.[21] ولم تستمر قوة الثورة وديمومتها طويلا، ويعود السبب في ذلك الى قوة المجابهة البريطانية، وعدم تكافؤ القوى بين الطرفين، ووفاة المجتهد الشيرازي[22]، فالأخير كان يمثل الزخم الاكبر للثورة، والدافع الاقوى لديمومة قوة العشائر، لذا اخذت الثورة بالفتور شيئا فشيئا لكن دون ان تنتهي في منطقة الفرات الاوسط تحديدا، فقد حاول رجال الدين

ان يربطوا الثورة بهم بصورة مباشرة، ويظهروا انفسهم بصفتهم المتحكمين بها بصورة كاملة، لذا حرصوا على ربط المفاوضات مع البريطانيين بهم تحديدا، وقد اشار التقرير الاداري في منطقة المنتفك الى ذلك بقوله " **ومما يدل على طموحهم ارسال رسالتين واحدة من الفرات الاوسط واخرى من الغراف الى الحاكم السياسي سُبكت كلتاهما نفس الجمل واللغة، وكان فيها طلب لتأسيس حكومة دينية تؤسس بموجب احدى قواعد المذهب الشيعي وكانت هاتان الرسالتان الموقعتان من الشيوخ والزعماء البارزين، تدلان على سطوة رجال الدين الشيعة وسيطرتهم على الشعور الديني لدى القبائل غير المثقفة**" .[23] وعلى الرغم من ذلك لم تستمر ثورة العشرين لمدة اطول واخمدت بسبب العنف البريطاني، وانتهت اول ثورة عراقية يتوافق بموجبها رجال الدين والعشائر في مناطق الفرات الاوسط وشمال بغداد وبعض مناطق الجنوب. وقد كانت ثورة العشرين فرصة تاريخية امام الشيعة للوصول الى السلطة، حيث كان بإمكان القيادات الدينية او العشائرية الضغط على البريطانيين من اجل ايكال السلطة لاحد رجالات الشيعة بعد التنازل عن فكرة الحكومة الاسلامية، لكن ضعف المعرفة السياسية وتعصب رجال الدين تجاه فكرة اقامة حكومة اسلامية وطرد البريطانيين، جعل البريطانيين يتركونهم ويتوجهون نحو خيارات اخرى وكان المتضرر الوحيد بها هم الشيعة أنفسهم، فبعد ان وافق البريطانيون على تأسيس حكومة عراقية ظنت اغلب القيادات السنية ان الشيعة سوف يتصدون للحكم ويبتلعونهم بالمرة، لذا فضلوا ان يتولى حكم العراق احد القيادات التركية السنية على ان لا يتولاها شخص شيعي او قريب من الشيعة، لكن سوء ادارة القيادات السياسية الشيعية افقدتهم الحكم، بل ان الحكومة التي شكلها فيصل بعد انتخابه ملكا على العراق خلت تماما من اي وزير شيعي ولم تمنحهم اي منصب حكومي. كان اختيار فيصل ملكا على العراق قرارا لا يخلو من حنكة سياسية، فهو شخصية متوازنة، قريبة للعشائرية ومنحدرة من اصول دينية ويمكن من خلال تاريخ اسرته ان يحاكي ويكسب ود رجال الدين، وبما ان السياسة البريطانية كانت تدرك بان المحركين الاساسيين للشارع العراقي هما هاتان الفئتان لذا جاء الاختيار عليه ليتولى قيادة الدولة العراقية الحديثة، لكن الملفت للنظر ان رجال الدين الشيعة الذين دعوا الى تولية احد انجال الشريف حسين ملكا على العراق احجموا عن تهنئته بالمنصب، بل انهم لم يرسلوا من ينوب عنهم في حفل التتويج، اضف الى ذلك ان الناس في المنتفك كانت تردد عبارات تشير الى ان رجال الدين غير راضين على تولية فيصل[24] ! ويبدو ان سبب ذلك الرفض متأتٍ من مضبطة رجال الدين خلال الاستفتاء على تولية فيصل، فرجل مثل مهدي الخالصي كتب مضبطة اشترط فيها ضرورة التخلص من الحكم الاجنبي شرطا لاختيار الملك، لكن عندما اختير فيصل بالإرادة الانكليزية وجد رجال الدين ان ثورتهم ورفضهم ومقاومتهم ذهبت ادراج الرياح . وهيمن الضباط الشريفيون على العلاقة مع البريطانيين، وانتهت فكرة تأسيس دولة اسلامية تحكمها الغالبية الشيعية، فالثورة وعلى طوال اشهر مقاومتها وحربها لم تتطرق الى اي شكل من اشكال الحكم للدولة المفترضة (سنية او شيعية)، لكن البريطانيين قرروا لحظة التفكير بإنشاء الدولة في العراق ابعاد الشيعة عنها [25]، فهم لا يثقون بهم لأسباب عدة منها :

1- موقفهم المعادي للإنكليز، فقد اشتركوا في حرب الجهاد عام 1914 وكانوا عماد الجيش الذي حاربهم، واشتركوا في ثورة العشرين التي آذت الوجود البريطاني في العراق، حيث كان لهم القدح المعلى في الحرب والافتاء والمعارضة .

2- يمثل الشيعة اكثرية عددية، وهذا يعيني انهم قد لا يحتاجون الى الانكليز وربما يذهبون للبحث عن حلفاء اخرين في ظل ضمان بقاء السلطة بيدهم، فطالما انتصر البريطانيون للأقلية كي تبقيها محتاجة لوجودها في كل حين، وكانوا قد انتصروا للشيعة باعتبارهم اقلية خلال مدة الحكم العثماني .[26]

3- لم تفرز القوى الشيعية رجالا قادرين على المناورة السياسية، بما يكسب ثقة بريطانيا العظمى، فحتى مثقفيهم وسياسييهم كانوا يتخذون المقاومة المسلحة والخطابات الرنانة المجفلة للقوى المحتلة بدلا من استخدام منطق التعقل والحنكة السياسية، فالمؤسستان الدينية والعشائرية لم تستطيعا ان تفرزا مثل تلك الشخصيات، اما المثقفون فكانوا تحت تأثير الفكر العثماني والجامعة الاسلامية ايضا .

فقد اشارت المس بيل بانفعال شديد الى موقفها من الشيعة بقولها " **اما انا شخصيا فابتهج وافرح ان ارى الشيعة الاغراب يقعون في مازق حرج . فانهم من اصعب الناس مراسا وعنادا في البلاد** ".

وهكذا كانت سياسة بريطانيا هي اقصاء الشيعة عن اي مناصب في الدولة البريطانية الناشئة، بل ان التعصب البريطاني ضدهم لم يكن مردوده الوحيد هو المقاومة الشيعية لهم، وانما موقف العراقيين المقربين من البريطانيين تجاههم، فلو امعنا النظر في كلام المس بيل لوجدنا انها اوردت كلمة " **الشيعة الاغراب**" وهذه الكلمة كثيرا ما رددها العثمانيون ومناصروهم والتي تتهم بها الشيعة بالتبعية لإيران وهذا كلام ليس فيه من الصحة شيء . ونتيجة لذلك كانت بريطانيا مقتنعة بضرورة ايكال المناصب الحكومية الى فئات ثلاث حددها بيرسي كوكس وهي :

1- الطائفة اليهودية في بغداد.
2- الوجهاء والاشراف العرب من ساكني البصرة وبغداد .
3- الملاكون الاغنياء من العرب واليهود وشيوخ العشائر المتوطنة .[27]

كانت القوى الوطنية متمثلة بالمثقفين ورجال الدين اتفقوا في بغداد على رفض الوجود البريطاني او الحكم المباشر لبريطانيا ، وقد كللت تلك الجهود من خلال الخطب التي كانت تلقى في المواليد المقامة في الكاظمية وجامع السلطان علي والحيدر خانة ،[28] لكن نقيب بغداد كان يرفض كل الطروحات تلك عند لقائه والمس بيل ، فهو يدعم الوجود والنفوذ البريطاني وحكمهم المباشر ، وكان يصف فكرة تقرير المصير (بالهراء) وكان مقتنعا ان القوي يستحق ان يحكم الضعفاء ويسود عليهم وقال حول ذلك للمس بيل ما نصه ""الإنكليز فتحوا هذا البلد، وأنفقوا أموالهم وسكبوا دماءهم على أرضه، وارتوى ترابه بدماء الإنكليز والأستراليين والكنديين والهنود المسلمين وعبدة الأصنام. أفليس لهم الحقّ بالتّمتع بما كسبوه ؟ وقد سيطر غزاة آخرون في الماضي على هذا البلد. وكما وقع تحت سيطرتهم فسيقع تحت سيطرة الإنكليز، وستمتدّ سيطرتهم عليه. قومك يا خاتون قوم عظيم، واسع الثّراء، شديد القوّة. وأين قوّتنا نحن ؟ فإن أردنا مثلاً أن يحكمنا الإنكليز ولم يقبل الإنكليز أن يحكمونا، فهل لنا أن نجبرهم على ذلك ؟ وإن أردنا أن يحكمنا آخرون غيرهم وقرر الإنكليز أن يبقوا ليحكمونا، فكيف يمكننا أن نطردهم ؟ وأنا أعترف لكم بأنّكم انتصرتم. أنتم الحاكمون ونحن الرّعية. وإن تسأليني عن رأيي فسأجيب أنني أرتضي أن أكون من رعية المنتصر"[29]. ان موقف النقيب هذا يمثل حالة من التناقض والاحتيال على شركائه ، فهو يمثل رأس المؤسسة الدينية السنية ورايه رايها ، فعندما يؤيدون الحركة الوطنية في النهار والعلن وينتقصون منها في الظل والسر فذلك يعد موقفا غير سوي بمعيار التوافق الوطني ، فهو يتقرب الى السلطة الحاكمة املا بمنحه حكما بعيدا عن شركائه ، وهذا ما حدث فيما بعد.عزز البريطانيون الصدغ الطائفي وعمقوا الهوة بين المواطن والدولة الممثلة له، فقد رغبوا عند تشكيل الدولة العراقية الحديثة ان لا تصنف على انها دولة اكثرية، او دولة نخب على وفق اسس ديموقراطية حقيقية، او ان تراعى فيها حقوق الشعب كاملا، فقد رفضوا ان يكون التمثيل الديموقراطي للشعب على وفق انتخابات نزيهة تفرز وفقها حكومة عراقية، وقد اشارت المس بيل لذلك في مذكراتها حيث قالت "... **كنت مشغولة في**

الاسبوع الماضي حول قانون الانتخابات الذي عرض يوم الاثنين على مجلس الوزراء، وقد عارض المجلس تمثيل العشائر وبما ان اكثرية العشائر شيعية فهذا يعني ان الشيعة سيسيطرون على المجلس، ولهذا لم تسمح الدولة العثمانية بتمثيل الشيعة مطلقا، سواء كانوا من العشائر ام من ابناء المدن، وفي اليوم الثاني زارني ساسون حزقيل وداود يوسفاني وايدا ذلك ".[30]

كان الوعي الوطني الشيعي بضرورة تأسيس حكم وطني قائم على اسس ديموقراطية اعلى من غيره عند بقية الطوائف والجماعات، لكن الشيعة انفسهم لم تكن لهم صورة واضحة عن تشكيل الدولة العراقية، فالإسلاميون منهم كانوا يذهبون نحو تأسيس حكومة اسلامية وكان هذا الامر ابعد ما يكون عن التطبيق، كما انهم رفضوا ان يساندوا اي حكومة لا تقوم على الاسس الاسلامية . اما الشيعة (العلمانيون) فكانوا ينظرون بريبة لمتدينيهم ويتهمونهم بالرجعية، لكنهم ايضا لم تكن لديهم رؤية واضحة للدولة الجديدة وكيفية مشاركتهم واسهامهم في ايجادها، بل الجأتهم السياسات البريطانية الى جانب المعارضة وعززت لديهم المقولات الوطنية العابرة للطوائف، حتى انهم كانوا كثيرا ما يخشون من اتهامهم بالطائفية لذا نراهم يتنازلون عن كثير من حقوقهم وحقوق جماعتهم، بل انهم كانوا يرون ان الدولة العراقية قد استبيحت طائفيا ومناطقيا من دون ان يتجرؤوا على الاعتراض او الانتقاد خوفا من اتهامهم بوطنيتهم وتلك كانت غاية اوصلتهم اليها بريطانيا. وبهذا الخصوص يذكر الكاتب سعيد السامرائي " **من ضمن الخطة التي وضعها الانكليز لتدمير نفسية الشيعة العراقيين هي محاصرتهم بتهمة الطائفية، وذلك لكي يردوا بمحاولة نفيها ومحاولة النفي هذه ستكون اولا بتقديم آيات الولاء للدولة السنية بمختلف الوسائل التي من ابرزها التحيز ضد الشيعي في التعيينات والترقيات والبعثات . وثانيا : بالوقوف ضد كل شيعي يرفع صوته صارخا بالمظلومية خشية ان تثبت تهمة الطائفية عليهم** "[31].

ثانيا : المجلس التأسيسي وبداية الصدام .

وبدأت اولى بوادر الشقاق بين مؤسسة الحكم والمؤسسة الدينية بعد ان اعلنت الحكومة النقيبية ان شكل الانتداب البريطاني سوف يتحول الى معاهدة بين الجانبين امدها اربع سنوات على ان يصادق عليها المجلس التأسيسي العراقي، الامر الذي اثار اعضاء الحركة الوطنية ودفعهم للتوجه صوب رجال الدين لاستمزاج ارائهم، وقد وجد هؤلاء ان الحكومة البريطانية وخلفها مؤسسة الحكم في العراق قد نكثوا بوعودهم تجاه العراقيين، واشار الخالصي[32] بحسب ما ذكرت المس بيل الى ذلك بقوله " **ان بيعة الملك فيصل اصبحت لاغية لأنه اخل بالشروط التي تعهد بها اثناء البيعة والتي تنص على المحافظة على استقلال البلاد**"[33] . الامر اذي اثار الملك فيصل ضده بعد ان وصله هذا التصريح واضمره في صدره [34]. وظهرت اول بوادر الصدام السياسي بين رجال الدين والحكومة من خلال استفتاء عرض على كبار مراجع الدين الشيعة آنذاك، وهم الشيخ مهدي الخراساني الخالصي[35] وابو الحسن الاصفهاني ومحمد حسين الغروي النائيني، حول شرعية انتخاب المجلس التأسيسي، فقد ذكر الاصفهاني في معرض تحريمه له ما نصه " ... **فمن دخل فيه او ساعد عليه فهو كمن حارب الله ورسوله واولياءه...**" اما الشيخ النائيني فذكر ما نصه " **نعم حكمنا بحرم الانتخابات وحرمة الدخول على كافة الامة العراقية، وان من دخل في هذا الامر او ساعد عليه ادنى مساعدة فقد حاد الله ورسوله والائمة الطاهرين ...**"، اما الشيخ الخالصي فأفتى بما نصه" **نعم قد صدر منا الحكم بتحريم الانتخابات على كافة الامة العراقية فمن دخل او تداخل او ساعد فيه فقد حاد الله ورسوله، وقد قال الله عز من قائل في كتابه المجيد، الم يعلموا انه من حادد الله ورسوله فان له نار جهنم خالدا فيها** ..."، ولم يستمر الامر على ذلك بل جاءت الفتاوى تتابع لتأكيد حرمة الانتخابات، فقد ذكر

مهدي كبة في مذكراته ان السيد الاصفهاني ألحق فتواه بفتوى اخرى جاء فيها " ... **فمن انتخب بعدما علم بحرمة الانتخابات حرمت علي زوجته وزيارته ولا يجوز رد السلام عليه ولا يدخل حمام المسلمين**..."[36] كما اصدر السيد حسن الصدر فتوى تحرم الانتخابات حيث قال " كل مداخلة في الانتخابات المذكورة محرمة على كل احد لانها مضرة بالعراق " .[37]

وقد قررت حكومة عبد المحسن السعدون نفي رجال الدين المعارضين للانتخابات، مستندين بذلك الى التعديل الجديد لقانون العقوبات في 9 حزيران 1923 الذي يجيز ابعاد الاجانب من العراق اذا مارسوا جنحا سياسيا،[38] لذا اقدمت الحكومة العراقية على اعتقال الشيخ مهدي الخالصي وعدد من مسانديه وابعادهم الى ايران ،[39] وقد ادى ذلك الى تضامن عدد من مراجع الدين الذين استنكروا فعل الحكومة وطالبوا بمغادرة العراق استنكارا لفعلتها، ولم تعمل الحكومة العراقية على منعهم او محاورتهم بل وافقت وهيأت الوسائل اللازمة لتسفيرهم ؟ وقد شهد مغادرة كبار مراجع الدين الشيعة للبلاد حالة من الاستياء الكبير بين الاهالي، فقد اغلقت المحلات في الكاظمية والنجف وكربلاء ووصل الاستياء الشعبي الى مستويات كبيرة، وفي 25 حزيران اصدرت الحكومة بيانا رسميا ذمت فيه المجتهدين ووصفتهم بالدخلاء، وان لا علاقة لهم بالقضايا العربية ولا تهمهم مصالح الشعب وقد جاء في مضمونه " **دخلاء لا علاقة لهم بالقضية العربية ولا تهمهم مصالح الشعب الحقيقية، وانهم يختلقون اقوالا يزعمون انها مستنبطة من الشرائع الدينية غير انهم لا يقصدون فيها سوى الاخلال بسير الانتخابات، وتضليل الرأي العام بنشرهم الاعلانات والصاقها بالجدران لتأخير تقدم سير الادارة نحو النجاح، ...، وان ما اظهرته الحكومة من الحلم والاناة شجع هؤلاء الغرباء المتهوسين على التمادي في التضليل حتى انهم تجاوزوا مؤخرا على حرمة المراقد المقدسة بحركات تخالف الآداب الدينية كل المخالفة ويتحاشاها اهل التقوى والدين اي تحاش وذلك بإلصاقهم على اضرحة الائمة (عليهم السلام)، وجدران الحرم نشريات مفسدة ومهيجة تحت ستار الدين وباسمه... وبهذه المناسبة يجب ان يعلم ان الحكومة لا يمكنها ان تتهاون على مثل هذه الاعمال وستعاقب كل من يتصدى للعبث بحقوق الشعب المشروعة** ".[40]!! كما ايدت بعض الصحف مثل صحيفة العاصمة في عددها الصادر في 25 حزيران 1923 قرار الحكومة ووصفت قرار المجتهدين بمقاطعة الانتخابات بانه اكبر مظهر من مظاهر الاعجمية !! [41] . كانت احداث تسفير كبار رجال الدين ثم عودتهم [42] هي النهاية شبه الرسمية لقوة رجال الدين السياسية، فكبار المراجع نأوا بأنفسهم عن السياسة بعد ذلك واصبحت التحركات الدينية تتم بصورة فردية من جماعات لا تمتلك صفات دينية عليا . وبذلك فان خذلان العشائر وعدم تدخل المدن بصورة قوية لحماية مؤسستها الدينية القائدة غيبت دورهم لسنوات طويلة، كما غيبت القوة الشيعية الشعبية المتمثلة بالعشائر ثم المدن . على انها دولة قومية مهجنة بالطائفية الموروثة، فشكل الدولة لم يكن واضحا تماما وهويتها لم تكن ناصعة نظيفة، فقد اسست هذه الدولة على وفق معطيات وثوابت لم تستطع تجاوزها ابدا وهي:

1- تبعيتها الكبيرة للدولة الموجدة لها (بريطانيا) وتشرنقها حولها بصورة كبيرة مما افقدها حس الدولة وروحيتها المستقلة حتى بعد الاستقلال الشكلي لها عام 1932.
2- استخدام الدولة نظاما صارما في التعامل مع الشعب، بسبب حالة التفريق والتمييز الذي استخدمته في اختيار اعضائها، وشعورها بالرغبة بالاستمرار امام الاكثرية المحرومة والمهمشة سياسيا .
3- اعتمادها على كبار رؤساء الاقطاع والمالكين لغرض دعمها سياسيا واجتماعيا .
4- تمذهب الدولة، وهو ركن اساس من اركان التمذهب القومي الجديد للدولة.

5- اعتمادها على قوة الجيش في ردع المعارضين لها، واصبح بذلك جيشا لحماية السلطة وليس لحماية الدولة والشعب .[43]

وهذه الثوابت هي من حرك الدولة العراقية الحديثة حتى سقوطها عام 1958، وهذه المعطيات تتعارض والفكرة القائلة ان الحقبة الملكية كانت رمزا للانفتاح والتمدن والوطنية ! وعلى الرغم من اننا نؤكد على عدم خلو هذه الحقبة من تلك الصفات، الا اننا لا نستطيع ان ننكر تمذهبها واحادية حكمها، فقد كانت واحدة من اهم ميزات الحقبة الملكية هي الانفتاح الحضاري والمدنية التي لمسها الناس بصورة مباشرة، فقد سمحت بالحريات العامة ودعمتها لكنها لم تستطع ان تتجاوز طائفيتها السياسية التي استمرت عليها اغلب مدة حكمها، فمؤسسات الدولة كانت مؤسسات غير قائمة على اساس الكفاءة الوظيفية اطلاقا، وهي وفي كل عملها المؤسسي لم تعمل على دمج ابناء المجتمع كلهم فيها، فلو قلنا ان الشيعة والاكراد وبقية الاقليات لم يكن لديهم افراد مهيؤون لإدارة الوظائف العامة بعد عام 1921 بسبب سياسات الدولة العثمانية لكن ذلك كان من الممكن ان يكون سببا رئيسا للدولة الوطنية لإعادة بناء وتهيئة عناصر ورجال هذه الفئات واعادة دمجها في مؤسسات الدولة، او ان تفتح باب المنافسة الحقيقية امامهم. وحاولت الادارة البريطانية والدولة العراقية كسب شيوخ العشائر بصورة كبيرة، بل والعمل على توحيد العشائر المتفرقة تحت سلطة الشيخ التابع للإرادة الحكومية، والإغداق عليهم بالعطايا والهبات والمناصب المرموقة، واقطاعهم كثيرا من الاراضي الزراعية بغية كسبهم . وقد حرص البريطانيون على استمرار الوضع العام في ادارة العشائر كما كان مخططا له، وقد استخدمت سلطتها العسكرية وقوتها امام اي تخلخل في سلطة الشيوخ الموالين لها، فقد حدث ان حركت قواتها العسكرية لإسناد بعض شيوخ الحلة وكذلك لتثبيت مشيخة الياور عام 1926، كما عملت على اقرار قانون خاص بها عرف بقانون العشائر، وهذا القانون ضمن في الدستور عام 1925 .[44]

ثالثا: موقف المؤسسة الدينية من الاحداث السياسية خلال الحقبة الجمهورية

كانت مرجعية النجف بزعامة السيد محسن الحكيم بعيدة عن التعرض للأمور السياسية بصورة علنية، فقد نأت بنفسها عن مشكلات السياسية وتبعاتها، واستمر موقفها حتى بعد نجاح انقلاب 14 تموز، فقد احجم الحكيم عن مساندته او تأييده، ما عدا مباركته للسلطة الجديدة بخطاب ذي طابع حثي تحذيري جاء في مضمونه " ... **الظلم والاستئثار من اكبر عوامل الدمار فسيروا مسددين على ضوء تعاليم الاسلام ... واعتبروا بمن مضى قبلكم** ..."[45] . ولقد طلب متصرف كربلاء فؤاد عارف في 17 تموز من السيد الحكيم مباركة (الثورة) وتأييدها، لكنه رفض ذلك بحجة انه لا يعرف رجالها، الا انه عاد وباركها في 26 تموز عام 1958[46]، كما باركها كثير من رجال الدين واسموها بـ(الثورة الكبرى) واغدقوا عليها كلمات الثناء والمديح، ووجدوا بها المخلص الحقيقي للشعب العراقي، بل انهم دعموا التظاهرات اليومية التي تخرج في المدن المقدسة لتأييد الثورة ،[47] كما ايدت جمعية التحرير الثقافي في النجف ما اسمته بالثورة المقدسة، كما وصفتها بثورة (الانوار والحرية والانطلاق والحرية والكرامة)، واخذت تنشر ملحقا في كل عدد عن الثورة، وشبهت عهد قاسم بعهد الحسين وثورته، ووصفت قاسم بانه منقذ الثورة وعبد السلام عارف بسفير الثورة وجمال عبد الناصر بمنقذ العرب وميشيل عفلق بمفكر الثورة !! . فيما وصفتها مجلة النجف الصادرة عن كلية الفقه بثورة الخير، ونشرت الخطب والقصائد المؤيدة لقاسم وانقلابه .[48] ولم يستمر ذلك التأييد وتلك المباركة طويلا، فقد شجب كثير من رجال الدين وانتقدوا القوانين التي اصدرتها الحكومة لا سيما قانون الاحوال الشخصية الصادر في 19كانون الاول 1959، الذي كان نقطة الفراق بين المؤسسة الدينية وحكومة قاسم، فقد اعترض الاسلاميون على بعض فقرات القانون المتعلقة بالزواج والارث والاحكام الاخرى التي

عدوها مخالفة للشريعة الاسلامية، ولم يكتف الاسلاميون بذلك بل اعتبروا ان تشريع تلك القوانين كان بتأثير الشيوعيين القريبين من قاسم، وان الاحكام الشيوعية- بحسب تعبيرهم- لا يمكن ان تطبق في البلاد الاسلامية، فاعتبروا قانون الاحوال الشخصية قانونا ظالما وغير اسلامي، وهو معارض لأبجديات الدين وثوابته، وبذلك قد حرموا العمل به ،[49] ولم تكن علاقة السلطة على وفاق مع مرجعية النجف، بل ان مرجعية الحكيم لم تكن تعلن موقفها العلني من حكومة قاسم او التطورات السياسية التي حدثت في العراق لا سيما بعد عام 1959، اما السلطة القائمة فلم تكن تهتم كثيرا لكلام رجال الدين، بل عملت على تجاهلهم في كثير من الاحيان لا سيما في مسألة قانون الاحوال الشخصية، ويذكر السيد محمد بحر العلوم ان الحزب الشيوعي كان له الدور الاكبر في التباعد بين المرجعية وحكومة قاسم، وحاول السيد الحكيم الطلب من قاسم التراجع عن القوانين التي تمس العقيدة الاسلامية والعودة الى واقعه الاسلامي، لكن قاسم اتخذ موقفا جافا تجاهه مما ادى الى القطيعة بينهما.[50]

وتسببت معارضة قاسم لرجال الدين في الدخول بحرب مفتوحة معهم ،غير معلومة العواقب، ولم يكتفِ رجال الدين بذلك بل واجهوا اهم قوانين الجمهورية العراقية الاولى وهو قانون الاصلاح الزراعي، فأدانوا مصادرة اراضي الناس من دون وجه حق، ووقفوا مع الاقطاعيين في المطالبة بحقوقهم المشروعة – حسب تعبيرهم- اذ ارسل السيد يوسف محسن الحكيم مذكرة الى رئيس الوزراء اعلن فيها ان قانون الاصلاح الزراعي ينتهك الشريعة الاسلامية لأنه يصادر الملكيات الخاصة للناس من دون وجه حق،[51] وفي المعنى نفسه اصدر المرجع الكبير محسن الحكيم فتوى تحرم الصلاة في الاراضي المغتصبة ويقصد بها الاراضي التي صادرتها الدولة بقانون الاصلاح الزراعي، وبذلك فهم وقفوا بالضد من اصلاحات حكومة قاسم بصورة علنية، واعطوا المشروعية المباشرة للاقطاع في العراق وامكانية استمراره.[52] ولم تقف المؤسسة الدينية في العراق بشقيها (الشيعية والسنية) (بعد اعلان القوانين الجديدة) على الحياد في موقفها مع حكومة عبد الكريم قاسم، بل اعلنت معاداتها وبغضها لها، بل انها دخلت في تطابق الرؤى مع المجموعات السياسية القومية وفي تحالفات غير معلنة، فلم تتوفر للمتدينين الشيعة والسنة الذين كانوا يناوئن حكومة عبد الكريم قاسم امتدادات شعبية كبيرة في تلك المرحلة، لكنهم حرصوا على ايصال صوتهم ومعارضتهم للسلطة القائمة في اغلب المناسبات الدينية، بل ان المعارضة الاسلامية بشقيها اعلنت مرارا ان الحكومة بقراراتها هي حكومة كافرة وغير مهتمة بقيم الدين، وقد بررت قوى الاسلام السياسي سبب انبثاقها بعد عام 1958 هو الفكر الالحادي والبعد عن الاسلام، وبذلك اسهمت الحركة الاسلامية بشكل او بآخر في اسقاط الجمهورية الاولى عام 1963 .[53] وعلى الرغم من محاولة المرجعية الدينية (بزعامة السيد الحكيم) التواصل الثقافي الاسلامي مع الشباب من خلال انشاء جماعة دينية عرفت باسم (جماعة العلماء)[54] التي ترأسها مرتضى ال ياسين عام 1958، لكنها لم تستطع مد جسور التواصل بين المثقفين ورجال الدين، ولم تستطع ان تضم في صفوفها من هم خارج المؤسسة الدينية، على الرغم من حرصها على اعادة تأويل الشريعة الاسلامية وفق منظورات الحداثة، وفتح النقاشات حول الافكار والفلسفات الغربية، وحرصها على فتح مؤسسات تعنى بالصحة والتعليم الاسلامي على غرار ما فعلته جماعة الاخوان في مصر.[55] لقد كان عبد السلام عارف شخصية قلقة ذات ابعاد طائفية على الرغم من تلبسه بلبوس القومية، اذ تعامل بهذه الصفة مع قيادات حكومته والجماعات المعارضة له على السواء، وذكر هاني الفكيكي في مذكراته ان عارف وصفه وزميله محسن الشيخ راضي (بالروافض) في احد اجتماعات مجلس قيادة الثورة . كما كان يردد كلمة الشعوبية بالمعنى والقصد الذي كان يستعمله بعض الطائفيين في محاربتهم لعرب العراق الشيعة ،[56] وانصب اهتمام السيد الحكيم على تشكيل لجنة

مشتركة (سنية شيعية) تكون مسؤولة عن التشريع واعادة صياغة القوانين التي فرضتها حكومة قاسم لا سيما قانون الاحوال الشخصية، وفي سبيل ذلك شكل الحكيم عام 1964 جماعة عرفت بـ (جماعة علماء بغداد والكاظمية) وكان هدفها تقديم مقترحات لقوانين وتشريعات تنسجم والدين الاسلامي للحكومة العراقية لأجل العمل بها، وطالبت الحكومة بإلغاء قانون الاحوال وتعديل المناهج الدراسية واعادة النظر بالقوانين الاشتراكية، لكن عارف رفض الاستجابة لطلب تلك الجماعة فاتخذ الحكيم موقفا سلبيا من حكومته، بل رفض استقباله عند زيارته للنجف عام 1966[57] بعد ان اتهم بانه طائفي ولا يستجيب لطلبات المرجعية.[58] اما موقف المرجعية من الاحداث السياسية في حكومة عبد الرحمن عارف فلم تكن تأخذ طابعا تصعيديا، فكانت في اغلب مراحلها هادئة غير صدامية، باستثناء اعتراض السيد محسن الحكيم على لسان ولده مهدي الحكيم عند لقاءه برئ الجمهورية على التدخلات المصرية في الشأن العراقي، وضرورة الحفاظ على مكانة العراق واستقلاله اذ قال " اننا لا نعيش الان في دولة مستقلة، وانما نحن اناس تابعون لعبد الناصر، او نحن جزء منه".[59]

وبعد وفاة السيد محسن الحكيم 1970 لم يتصدّ لقيادة المرجعية من كانت له مواقف سياسية واضحة، وانزوى كبار المراجع الى الدروس الحوزوية وعدم الانشغال بالسياسة، في الوقت الذي تصدى للعمل السياسي صغار رجال الدين، وكان هدفهم الوصول للسلطة وتأسيس حكومة اسلامية .

الخاتمة

1- كانت الدولة العثمانية من بذرت بذرة التفرقة السياسية الطائفية في الجسد العراقي .
2- لم يستطع رجال الدين الشيعة ان يتعاملوا بشريعة السياسة في تعاطيهم والحدث الكبير الذي اعقب سقوط العراق بيد البريطانيين.
3- حدث تقارب سياسي بين الجماعات الشيعية والسنية على مستوى رجال الدين للخروج برؤية موحدة تجاه مواقفهم السياسية ضد الانكليز.
4- كانت المؤسسة الدينية السنية اكثر قربا للسلطة من الشيعة .
5- لم ينجح الشيعة في ابراز جماعة تكون صورة لهم امام السلطة .
6- لم تستطع الجمهوريات ان تمد جذور الثقة للأكثرية الشيعية .
7- حافظت الجمهوريات على اشكالها الطائفية في ادارة السلطة .

هومش البحث:

[1] - لؤي خزعل جبر، الهوية الوطنية العراقية، المركز العراقي للمعلومات والدراسات،ط1، بغداد،2008، ص81-82.
[2] - عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق (في العهد العثماني 1638-1917)، ط1، بيروت،2017، ص49.
[3] - سعد سلوم، السياسات والاثنيات في العراق : منذ الحكم العثماني حتى الوقت الراهن، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بيروت ،2014، ص54
[4] - عبد الخالق ناصر شومان، الطائفية السياسية في العراق (العهد الجمهوري) 1958-1991، دار الحكمة – لندن، ص41.
[5] - علي الوردي، المصدر السابق، ج3، ص262.
[6] - حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914-1990،ط1ن دار المجتبى، ص25.
[7] - عبد الرزاق الهلالي ،المصدر السابق، ص33- ص49.
[8] - ذكرت كثير من الفتاوى الاسلامية منع معاملة اهل الذمة معاملة المسلمين، فقد حرموا من ركوب الدواب، او توقيرهم واحترامهم . فيذكر العلامة النووي ذلك بقوله: ويمنع الذمي من ركوب الخيل و الحمير، والبغال النفيسة،

ويركب بإكاف وركاب خشب لا حديد ولا سرج، ويلجا الى اضيق الطرق، ولا يوقر ولا يصدر في مجلس. للمزيد ينظر :
الامام ابي زكريا يحيى بن شرف النووي، منهاج الطالبين وعمدة المفتين في فقه الامام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص183.
ان مرد تلك التصرفات مع الاقليات الدينية عائد الى كتب الفقه الاسلامي، التي وضعت ورسمت الخطوط العامة للمعاملة معهم، فقد حددت طريقة السلام و الحركة والملبس ودفع الجزية، فهم بحسب كتب الفقه مواطنين من الدرجات الدنيا، لكن تلك الاحكام لم تتسرب لمفهوم عامة الناس ولم يتشبعوا بها وبقيت محصورة في بطون تلك الكتب، وابقت السلطة الحاكمة على تلك الاحكام باعتبارها ارثا فقهيا من الحكومات السابقة. للمزيد ينظر:
منتصر حسن دهيرب، التعايش الديني في العراق : دراسة في احوال المجتمع العراقي من خلال كتب الرحلات، ط1، دار مسامير، العراق- السماوة، 2021، ص183.

[9] ـ كانت مدينة كربلاء خلال تلك المدة مركز التشيع في العراق، وتضم المركز التعليمي لرجال الدين(الحوزة العلمية) وقبلة لطلبة العلوم الدينية، ثم انتقلت الحوزة بعد ذلك الى مدينة سامراء ثم النجف.

[10] ـ سعد سلوم، السياسات والاثنيات في العراق، ص72-73

[11] ـ اشار الاستاذ جعفر الخياط الى اموال واوقاف اودة بما يلي " كان غازي الدين ملك اودة قد اوقف مبلغا قدره (121000) روبية في السنة، لتصرف صدقات على مستحقيها في المدينتين المقدستين – كربلاء والنجف – فوجدت حكومة الهند التي ورثت مسؤوليات شركة الهند الشرقية نفسها في موقف الناظر على هذا الوقف، وكان توزيع هذا المبلغ في كل سنة يثير عددا من المشاكل ... على ان اللورد ارلوند ويلسن يورد في كتابه (بين النهرين 1917-1920) بان منشأ هذا الوقف يعود الى اللورد امهرست حاكم الهند العام، الذي كان قد استقرض مبلغا جسيما من ملك اوده بمناسبة الضائقة المالية التي حصلت بنشوب حرب في بورما سنو 1825، وكان القرض بقيمة عشرة ملايين روبية، لكن ملك اودة قد اشترط بدلا من تسديده اليه ان تقوم حكومة الهند بصرف الربح المستحق عليه الى الابد بنسبة 5% على جهات خاصة ،منها بعض الناس والطبقات في النجف وكربلاء، وقد حصلت بعد ذلك تعقيدات كثيرة بسبب غموض الوقفية والشروط المدرجة فيها، وخشي الاتراك من ان تتخذ مدفوعات هذا الوقف لأغراض تخريبية تتجاوز حدود الوقفية " .
للمزيد ينظر :
محمد حسن النجفي القوجاني، سياحة في الشرق :سيرة حياة وتاريخ مليء بالعبر والطرائف، الطبعة 3،دار البلاغة للطباعة والنشر، لبنان، 2015، ص11.، واشار الباحث اسعد حميد ابو شنة الى اصل ذلك الوقف بقوله " فالشركة كانت مقبلة على حرب مع بورماBurma امتدت لعامين1824- 1825، فطلبت من غازي الدين قرضا مالياً، فقدم عشرة كرورات (عشرة ملايين روبية) كقرض مالي للشركة، وفي العام التالي أقرض الشركة نصف كرور بفائدة سنوية قدرها 5%، أي ما يعادل 500000 روبية، بعد أن أجاز له السيد محمد ديلدار أخذ الفوائد على تلك القروض، ويعد هذا القرض هو بداية وقف أوده المعروف، إذ نص الاتفاق بين شركة الهند الشرقية ومملكة أوده على مقدار الفائدة التي حددت بـ 5%، تدفع شهرياً لسيدات البلاط نواب مبارك محل، ومريم بيجوم، وهما زوجتا غازي الدين، فضلاً عن سيدتين آخرتين هما ممتاز محل وسرفراز محل، وعند وفاتهما تحولت تلك الاموال التي كانت تُدفع لهما إلى العلماء المجتهدين في النجف وكربلاء للتصرف بها، وقد وجه غازي الدين حيدر أن تُوقف كل واحدة منهن ثلث حصتها لأي غرض ترغب به، أما الاجزاء المتبقية فترسل إلى العلماء المجتهدين في النجف وكربلاء لأنفاقها حسب رأيهم، وقد أصبح الوقف نافذ المفعول عند وفاة أرملتي غازي الدين حيدر في عام 1849". للمزيد ينظر:
اسعد حميد ابو شنة، مملكة اوده الهندية الاسلامية 1722-1859 دراسة في التطورات السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، 2013، ص174.

[12] ـ محمد حسن نجفي القوجاني، المصدر السابق، ص77 .

[13] ـ عبد الخالق ناصر شومان، المصدر السابق، ص44.

[14] ـ حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914-1990 ، ط1 ، مطبعة قلم ، د.م، د.ت، ص62. ؛ اخلاص لفتة حريز الكعبي ، سياسة بريطانيا تجاه المؤسسة الدينية في العراق 1921-1933، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، 2014 ص10.

[15] ـ المصدر نفسه، ص ص 23-25.

[16] ـ لم تكن انتفاضة النجف اعمق من كونها فورة دينية ضد الانكليز، فالحاج نجم البقال الذي اقدم على قتل الكابتن بلفور كان رجل متدين ومتعصب للعثمانيين ويكره ما يسمونه حينئذ الكافرين اي(الانكليز)، ويشير الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري في مذكراته ان الاكثرية من المشتركين الذين وردت اسماؤهم تحت شعارات الزعامة والزعماء والوطنية والثوريين والوطنيين ممن صوروا على انهم آزروا الانتفاضة لم يكونوا كذلك، لانهم كانوا من المتفرجين عليها . للمزيد ينظر:
محمد مهدي الجواهري، ذكرياتي، الجزء الاول ،دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2021، ص108.

[17] علي الوردي ،المصدر السابق، ج5، ص92.

[18] ـ كانت مواقف المجتهد الشيرازي حازمة ضد البريطانيين، فقد اصدر في اذار 1920 فتوى يحرم فيها على المسلمين التوظف او العمل في ادارة القوات البريطانية، مما ادى الى حملة استقالات واسعة للعاملين مع تلك القوات . للمزيد ينظر :
اخلاص لفتة حريز الكعبي، المصدر السابق، ص40.

[19] ـ القت القوات البريطانية في 2 اب القبض على عدد من انصار المرجع الشيرازي وسفرتهم الى بغداد بغية ارسالهم الى الهند، وهم عمر العلوان وعبد الكريم العواد وطليفح الحسون ومحمد علي ابو الحب ومحمد مهدي المولوي ومحمد علي الطباطبائي . واثار هذا الفعل استياء الشيرازي بصورة كبيرة . للمزيد ينظر : علي الوردي، ج5، ص106.

[20] ـ المصدر نفسه، ص ص 104-105.

[21] ـ المصدر نفسه ،ص204 .

[22] ـ توفي المجتهد الشيرازي في اب 1920، وكان معروفا بتشدده تجاه الوجود الانكليزي، وبهذا الخصوص اشارت المس بيل ان الذي خلف الشيرازي كان يتمتع بالحكمة ولا يمكن للمتطرفين – بحسب قولها - ان يدفعوه لتأييدهم او الدعوة للعنف . للمزيد ينظر :
العراق في رسائل المس بيل 1917-1926، المصدر السابق، ص188.

[23] ـ فيليب وبلارد ايرلاند، المصدر السابق،ص 212.

[24] المصدر نفسه، ص 257.

[25] ـ شكل الشيعة الاكثرية في العراق على حساب المذاهب والقوميات الاخرى، فقد شكل نسبة الشيعة بحسب التقديرات البريطانية عام 1919 حوالي 53%، فيما بلغ نسبتهم بحسب تقارير عام 1947 51.4%، فيما بلغ نسبة تعداد السنة 19.7 . للمزيد ينظر:
Ryan Pavel, The De-Baathification of Iraq The development and implementation of an ostensibly necessary vetting policy that turned into a tool of sectarianism, A senior thesis in partial fulfillment of the requirements for the degree of Bachelor of Arts, university of Michigan, 2012, p9.

[26] ـ عبد الخالق ناصر شومان، المصدر السابق، ص45.

[27] ـ حسن العلوي، المصدر السابق، ص142-143.

[28] ـ طارق زيدان خلف ، جامع الحيدر خانة معلم التراث البغدادي وحصن الحراك الوطني الحديث (1826- 1921) ، مجلة طرق التعليم والعلوم الاجتماعية ، المجلد 5 ، 8، 2018، ص 1132.

[29] ـ صباح الناصري ، مستل عن مدونته بين دجلة والفرات ،ملحق جريدة المدى ، بتاريخ 1/24 / 2021.

[30] ـ نقلا عن : عبد الخالق ناصر شومان، المصدر السابق، ص50-51

[31] ـ المصدر نفسه ، ص50.

[32] ـ للتفصيل عن موقف الخالصي والغاء بيعته للملك فيصل الاول ينظر:
المصدر نفسه، ص154.

[33] ـ ذكرت الباحثة اخلاص لفتة صورة اخرى لفتوى الخالصي جاء فيها " لقد بايعنا فيصلا ليكون ملكا على العراق بشروط، وقد اخل بتلك الشروط، فلم يعد له في اعناقنا اية بيعة "، وقد اعقب الخالصي موقفه هذا بالافتاء بحرمة الدخول في اجهزة الدولة وادارتها معتبرا ذلك بمثابة التعاون مع الكفار . للمزيد ينظر:

اخلاص لفتة حريز الكعبي، المصدر السابق، ص137.

[34] ـ علي الوردي، المصدر السابق، ج6، ص176.

[35] ـ مها مزهر كاني، المصدر السابق، ص149.

[36] ـ علي الوردي، المصدر السابق، ج6، ص202-203

[37] ـ مقتبس من :
صلاح هادي عبادة الحلي، الاقصاء السياسي في تاريخ العراق المعاصر 1921-1953، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2015، ص25.

[38] ـ اخلاص لفتة حريز الكعبي، المصدر السابق، ص137.

[39] ـ اشار احد التقارير البريطانية ان المستشارين البريطانيين كانوا يحرضون الوزراء العراقيين لاتخاذ اجراءات صارمة بحق المعارضين من رجال الدين . للمزيد ينظر :
المصدر نفسه، ص138.

[40] ـ اخلاص لفتة حريز الكعبي، المصدر السابق، ص ص140-141.

[41] ـ علي الوردي، المصدر السابق، ج6، ص ص 223-224.

[42] ـعلي الوردي، المصدر السابق، ج6، ص261.

[43] ـ حسن العلوي، المصدر السابق، ص ص 159-160.

[44] ـ جواد رضا رزوقي السبع، المصدر السابق، ص170.

[45] ـ عبد الستار شنين الجابي وليث عبد علي، موقف النجف الاشرف من اعلان ثورة 14 تموز 1958 وقانوني الاصلاح الزراعي والاحوال الشخصية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد 15، 2014، ص 168.

[46] ـ كرار عبد الحسن الخفاجي، الحركات الاسلامية الشيعية في العراق 1958-1980 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2018، ص57.

[47] ـ جويس ويلي، الحركة الاسلامية الشيعية في العراق، ترجمة : مصطفى نعمان احمد و هناء خليف غني، مطبعة الكتاب، العراق، 2011، ص67.

[48] ـ كرار عبد الحسن، المصدر السابق، ص ص57-59.

[49] ـ جويس ويلي، الحركة الاسلامية الشيعية في العراق، ترجمة : مصطفى نعمان احمد و هناء خليف غني، مطبعة الكتاب، العراق، 2011، ص67.

[50] ـ المصدر نفسه، ص178.

[51] ـ جويس ويلي، المصدر السابق، ص67.

[52] ـ عبد الخالق ناصر شومان، المصدر السابق، ص147.

[53] ـ المصدر نفسه ، ص82.

[54] ـ جاءت فرة تاسيس الجماعة بحسب السيد مهدي الحكيم في مذكراته كردة فعل على نية تهيؤ الشيوعيين لزيارة اعضاء مؤتمر الادباء العرب المنعقد في بغداد، الى النجف، بعد ورة 1958، وذا سوف يعط انطباعا ان النجف يسارية التوجه، فجاءت رة انشاء الجماعة للتصدي للحركات اليسارية والتواصل مع الامة، واصدرت الجماعة كراسا باسم الاضواء كان يكتب فتتاحيتا السيد محمد باقر الصدر، اما اعضاء التحرير فهم محمد حسين فضل الله و محمد شمس الدين ومحمد رضا الجعفري، عبد ادي الفضلي، وكاظم الحلفي . مزيد ينظر :
رشيد الخيون، 100 عام من الاسلام السياسي فالعراق، الشيعة، ج1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1، 2011، دبي، ص 86-88.

[55] ـ جويس ويلي ،المصدر السابق، ص68.

[56] ـ هاني الفكيكي، المصدر السابق، ص273.

[57] ـ احمد الكاتب، المصدر السابق، ص38.

[58] ـ رشيد الخيون، المصدر السابق، ج1، ص113.

[59] ـ نقلا عن : المصدر نفسه، ص118.

Abstract:

The clerics have taken on political action since the fall of the Ottoman Empire. An undeclared alliance emerged between the two institutions - so to speak - the Shiite and the Sunni. They agreed to fight the new occupation and form a national state. Therefore, several religious movements and parties emerged adopting that vision since the events of 1918 in Najaf and onwards. Sunni religious groups also coalesced into movements and parties that culminated in the Iraqi Islamic Party. Therefore, the religious establishment, both Shiite and Sunni, did not stand by and watch the events in Iraq, or the activity of the secular and liberal movements that have been active since the middle of the twentieth century.

The research touched on the phenomenon of political Islam, its relationship with Iraqi governments, the extent of their interference in the state, and the state's official position on those movements. The research was divided into several paragraphs that followed the growth of religious movements in Iraq from the founding of the Iraqi state until 1979.